

## وزارة الصحة والسكان

قرار رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠١٤

وزير الصحة والسكان

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة ؛  
وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية ولائحته التنفيذية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الصحة والسكان ؛  
وعلى القرارين الوزاريين رقمى ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٠ ، ٨٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن بعض الأحكام  
الخاصة بالمستشفيات الخاصة ومصانع الأدوية ؛  
قرر :

مادة ١ - لا يجوز إنشاء مستشفيات خاصة أو مصانع للأدوية إلا بترخيص  
من وزارة الصحة والسكان بعد استيفاء الشروط والضوابط المنصوص عليها فى القانونين  
رقمى ٥١ لسنة ١٩٨١ ، ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار إليهما كل فى مجاله .

مادة ٢ - يُحظر التصرف فى المستشفيات الخاصة ومصانع الأدوية بأى نوع من أنواع  
التصرفات القانونية إلا بعد الرجوع إلى الإدارة المختصة بوزارة الصحة والسكان ،  
والحصول على موافقة كتابية منها بإجراء التصرف بعد التأكد من عدم المساس بحقوق المرضى ،  
وعدم التأثير على توفير الدواء اللازم لعلاجهم ، وكذلك التأكد من مراعاة حقوق الأطباء  
والعاملين بالمنشأة .

مادة ٣ - تُكلف الإدارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والتراخيص  
باتخاذ اللازم نحو فحص ومراجعة التراخيص الصادرة للمستشفيات الخاصة  
للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام هذا القرار ، كما تكلف الإدارة العامة للتفتيش الصيدلى  
باتخاذ ذات الإجراء بالنسبة لمصانع الأدوية ، وفى حالة ثبوت المخالفة يتم إيقاف العمل  
بالترخيص الصادر للمستشفى أو المصنع واتخاذ ما يلزم نحو تنفيذ قرار الإيقاف لحين  
التصرف النهائى .

مادة ٤ - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،  
ويُلغى كل ما يخالفه من قرارات .

تحريراً فى ١٢/٨/٢٠١٤

وزير الصحة والسكان

أ.د. عادل عدوى